



بيان صحفي

29 فبراير 2024

في 29 فبراير 2024، نشرت موريتانيا بشكل رسمي تقريرها الرابع حول مبادرة الشافية في مجال الصيد البحري والذي يتعلق ببيانات السنة التقييمية 2022.

ويهدف الفريق الوطني متعدد الأطراف في موريتانيا من خلال هذا التقرير الرابع لمبادرة الشافية في قطاع الصيد، إلى تعزيز جهود الدولة لتحسين الشافية، وتمكين فهم أفضل للقطاع وفوائده وتحدياته، وتقديم توصيات إلى الحكومة وكذا المساهمة في النقاش العام. كما يرمي هذا التقرير أيضاً إلى ضمان إبراز الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة موريتانيا فيما يتعلق بالشفافية والحكامة الرشيدة للصيد البحري لدى الأطراف المعنية الوطنية والدولية.

وقد قام الفريق الوطني متعدد الأطراف في موريتانيا لمبادرة الشافية في الصيد البحري بتجميع معلومات المتطلبات الاثني عشر (12) لمعيار الشافية. ويتيح هذا التقرير للجمهور معلومات غير مسبوقة حول اتفاقيات ومعاهدات الصيد المبرمة مع البلدان الأجنبية والمجموعات الخاصة، وعن حالة المخزونات، وقائمة سفن الصيد واسعة النطاق، والمدفوعات، والكميات المصطادة، والجهود المبذولة لضمان الامتثال للقوانين والنظم الوطنية ولمكافحة الصيد غير المعلن وغير القانوني وغير المنظم من بين أمور أخرى.

وينتهد السيد مختار الحسينو لام، وزير الصيد والاقتصاد البحري هذه الفرصة ليعرب عن خالص تهانته لأعضاء الفريق الوطني متعدد الأطراف في موريتانيا على التزامهم بالشفافية في قطاع الصيد البحري، كما يعبر عن خالص شكره للوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي الدولي (GIZ) على المواكبة الفنية والمالية خلال مسار التجميع والمصادقة على هذا التقرير الرابع لمبادرة الشافية في الصيد البحري بموريتانيا في إطار المكونة الموريتانية لمشروع "عالم واحد بلا جوع" (GIZ-SEWOH).

وقد تم نشر التقرير وملخصه على:

- موقع وزارة الصيد والاقتصاد البحري: www.peches.gov.mr
- موقع مبادرة الشافية في قطاع الصيد بموريتانيا: www.fiti-mauritanie.mr

وللمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بوزارة الصيد والاقتصاد البحري في موريتانيا، عبر البريد

الإلكتروني: laminecam2000@peches.gov.mr ; laminecam2000@yahoo.fr

